

الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة

مهند مصطفى

تهدف هذه الورقة إلى تحليل الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة والضفة الغربية، وتنطلق الاستراتيجية الإسرائيلية في جوهرها في تكريس الفصل بين القطاع والضفة ليس من الناحية السياسية فحسب، بل بالأساس بتجزئة القضية الفلسطينية إلى قضيتين، قضية قطاع غزة، وقضية الضفة الغربية. وفرض حقائق استيطانية على الأرض تدخل في إطار الضم الزاحف، وإبقاء السلطتين في الضفة وغزة ضعيفتين، ومنح الفلسطينيين بعض التسهيلات الاقتصادية المتمثلة أساساً في زيادة عدد تصاريح العمل في الضفة وقطاع غزة. تجدر الإشارة أن الإطار العام للاستراتيجية الإسرائيلية في قطاع غزة هو ثابت ويتعدى التغييرات السياسية في إسرائيل، والأمر ليس سيان مع الضفة الغربية. حيث تستمر إسرائيل بالاستيطان وتغيير الواقع بشكل يومي، وهو يدخل ضمن استراتيجية "الضم الزاحف"، أي ضم واقعي بدون ضم قانوني، وتشكل منطقة "ج" في الضفة الغربية الهدف الأساسي لإسرائيل، وتحديدًا لليمين الذي يُجمع تقريباً على فكرة ضمها. لا تشمل الاستراتيجية الإسرائيلية للضفة الغربية، ولا حتى اليمينية تقويض السلطة الفلسطينية، بل تحويلها إلى واقع يكون هو "الوضع النهائي" للضفة الغربية.

العلاقة مع قطاع غزة:

تنطلق الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع قطاع غزة، من السياسات التالية:

- 1- الحفاظ على حالة الفصل السياسي والجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية.
- 2- عدم وجود مصلحة إسرائيلية في إسقاط حكم حماس في قطاع غزة، لأسباب تتعلق بالثمن الذي قد تدفعه جراء ذلك، وكجزء من تكريس حكم حماس لتكريس

الانقسام، حيث أن اسقاط حكم حماس يعني ان يكون البديل واحد من ثلاث، غياب سلطة قوية في قطاع غزة وسيطرة المنظمات الفلسطينية عليها، بقاء إسرائيل في القطاع وهو أمر لم يعد محل إجماع ولا تريده إسرائيل، أو عودة السلطة الفلسطينية للقطاع وهذا يعني وحدة الضفو وغزة سياسيا.

- 3- السعي للتوصل لاتفاق تهدئة طويل الأمد مع بقاء الحصار على قطاع غزة.
- 4- منح تسهيلات اقتصادية للقطاع مثل منح تصاريح عمل للعمال الفلسطينيين وإدخال مواد بناء من أجل الحفاظ على حالة التهدئة وزيادة التكلفة الاقتصادية لكل مواجهة عسكرية بالنسبة للقطاع.

تسود العلاقة بين إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة حالة من الهدوء المتوتر أو الحذر. حيث تنزلق العلاقة المتوترة بينهما إلى مواجهة عسكرية بين فترة وأخرى. بيد أن الطرفين حاليا غير معنيان بمواجهة عسكرية على الرغم من استعدادهما وتحضيراتهما لها. يدرك الطرفان أن تسوية سياسية بينهما غير ناضجة الآن، فكل طرف يضع شروطا للتسوية لا يقبلها الطرف الثاني. ولكن يتفق الطرفان على أهمية بقاء حالة الاستقرار، بما يخدم مصالح الطرفين.

تراهن إسرائيل على المسار الدبلوماسي لإجبار حماس على التوقيع على تسوية تستجيب للشروط والمصالح الإسرائيلية، وتقود مصر المسار الدبلوماسي للتوصل لتسوية بين الجانبين، لذلك فإسرائيل تريد اعطاء المسار الدبلوماسي الفرصة للتوصل لتسوية واحترام الدور المصري بهذا الشأن. ومع ذلك فإن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تعتقد أن المواجهة مع حركة حماس هي مسألة وقت، ولكنها تحاول توفير الوقت للمسار الدبلوماسي من خلال تهدئة الأوضاع مع قطاع غزة عبر امتيازات وتسهيلات اقتصادية جزء منها خرج لحيز التنفيذ، مثل توسيع نطاق الصيد والتجارة والصادرات والواردات للقطاع. والسماح بدخول فلسطينيين من القطاع للعمل في إسرائيل.

تنطلق السياسة الإسرائيلية الحالية في التعامل مع قطاع غزة، من خلال ما يسمى "تنفيذ مركبات من التسوية بدون تسوية"، أي منح القطاع امتيازات وتسهيلات

اقتصادية، وفي نفس الوقت التحضير العسكري للمواجهة القادمة في حالة حدوثها، لا تهدف إسرائيل من المواجهة القادمة ردع الحركة وخلق هدوء لفترة معنية، بل حسم المعركة وهزيمة حماس بحيث تقبل حماس تسوية شاملة بشروط إسرائيلية أو أغلبها. في هذا الصدد، فإن إعطاء الفرصة للمسار الدبلوماسي والذي قد يفشل، سيساهم في بناء شرعية إسرائيل لمواجهة مع حركة حماس في حالة بادرت الأخيرة لخلق توتر أمني مع إسرائيل. يخدم الوضع الراهن المصالح الإسرائيلية على المدى القصير، فهناك حالة من الهدوء النسبي مع القطاع، بدون تسوية سياسية، فضلا عن ردع حماس الذي نجحت إسرائيل في تحقيقه منذ المواجهة الأخيرة.

استمرت إسرائيل في تعزيز الانقسام الفلسطيني، وخاصة وأنها ترى في الانقسام مركب أساسي من مركبات السياسات الإسرائيلية تجاه المسألة الفلسطينية، كان التعامل الإسرائيلي في البداية مع قطاع غزة تعاملًا أمنيًا كاملاً، ثم بات التعامل معها كقضية سياسية بالدرجة الأولى وكقضية أمنية في الدرجة الثانية. وتتبنى إسرائيل منذ سنوات قليلة استراتيجية تعزيز الانقسام وإضعاف طرفي الانقسام دون الوصول بهما إلى حالة الانهيار، وذلك عبر إضعاف السلطة عبر محاولة إفشال كل تسوية سياسية مثلما حصل مع مبادرة كيري الأخيرة، أو العمل على إفشال جهودها الدبلوماسية الدولية، وفي نفس الوقت منع انهيارها اقتصادياً أو ممارسة ضغط أمني يؤدي إلى انهيارها، وإضعاف حماس عبر استمرار الحصار دون العمل عسكرياً على إسقاط حكم حماس أو تجويع القطاع.

طرح يائير لبيد في مؤتمر جامعة راوخمان في هرتسليا، خطته لترميم قطاع غزة، وهي في مجملها توضح الإجماع الإسرائيلي حول التعامل مع قطاع غزة. حيث تعتمد خطة لبيد على مبدأ "الاقتصاد مقابل الهدوء". حيث أوضح لبيد أنه لم يتم وضع خطة إسرائيلية شاملة للتعامل مع قطاع غزة، في حين تحاول خطته سدّ هذه الثغرة. حيث أكد أن خطته تنطلق في المرحلة الأولى من عملية ترميم تدريجية لقطاع غزة مقابل التزام حركة حماس بالحفاظ على الهدوء الأمني. وفي المرحلة الثانية التي تبدأ بتعزيز سيطرة السلطة

الفلسطينية على قطاع غزة، ستقوم إسرائيل بالسماح بإقامة مشاريع اقتصادية كبيرة في القطاع.

أشار لبيد أن خطته اعتمدت على مباحثات قام بها مع جهات من العالم العربي والغرب، خاصة مصر، دول الخليج، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حيث تنطلق الخطة من مرحلتين. الأولى، كما ذكر آنفا، من مبدأ "الاقتصاد مقابل الأمن\الهدوء"، وتشمل إعادة بناء تدريجي للقطاع على نحو: ترميم بنية الكهرباء والغاز، بناء محطات لتحلية مياه البحر، ترميم الجهاز الصحي، البنية التحتية والسكن، وكل ذلك مقابل التزام حماس بالهدوء وضمانه، من خلال التزام ومراقبة دوليين بتنفيذ ذلك. بحيث تكون إسرائيل مستعدة لوقف عملية إعادة البناء إذا خرقت حماس هذا الاتفاق، مؤكداً أن إسرائيل سوف تبقى المتحكمة بالكهرباء والماء للقطاع، و فقط بعد مرحلة طويلة من الهدوء والالتزام بالاتفاق سوف تمنح إسرائيل استقلالية الطاقة للقطاع. علاوة على ذلك، تشمل هذه المرحلة سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر، فضلا عن سيطرة مصر على معبر رفح، وفي مرحلة معينة سوف تفتح إسرائيل معبر "كارني" من أجل تسهيل عملية ترميم قطاع غزة.

أما المرحلة الثانية، فسوف تبدأ بعد تعزيز سيطرة السلطة الفلسطينية في غزة، وبعد هدوء طويل المدى. في حالة تحقيق هذين الشرطين، سوف يتم بلورة خطة اقتصادية شاملة، تشمل إقامة جزيرة اصطناعية أمام شواطئ غزة، يُمكن استعمالها لتفعيل ميناء بحري دولي، ومشروع مواصلات لربط غزة بالضفة الغربية، وبناء مناطق صناعية وتشغيل بجانب معبر "ايرز". ستقود السلطة الفلسطينية هذه المرحلة أمام الممولين الدوليين، مثل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي.

وقد أوضح لبيد أن خطته "ليست اقتراحا لمفاوضات مع حماس، إسرائيل لا تُفاوض منظمات إرهابية تهدف لإبادتها". رغم هذا التحفظ من لبيد، فإن خطته معتمدة بشكل كامل على التزام حماس، في المرحلة الاولى على الأقل، بالحفاظ على الهدوء، فحماس في هذا الصدد هي طرف مركزي حتى لو لم يتم التفاوض معها بشكل مباشر، فنجاح

المرحلة الأولى من الخطة يعتمد كلياً على التزام حماس بالحفاظ على الهدوء الأمني، وغير واضح من الخطة كيف أن نجاح المرحلة الأولى سيضمن سيطرة السلطة على القطاع، لا سيما أن حركة حماس تعتبر المرحلة الأولى جزءاً من سياستها لتعزيز سيطرتها على قطاع غزة، في هذا الصدد فإن الخطة غير واضحة ولا تفسر الآليات التي يتم فيها الانتقال من المرحلة الأولى للثانية.

على كل حال، يوضح لبيد أن "معادلة الاقتصاد مقابل الأمن" سوف تُجبر حماس أن تُفسر لسكان غزة لماذا يعيشون في ظروف الفقر، العنف والبطالة العالية بدون أمل. "يجب أن نقول لأهل غزة من كل منصة، حماس تقودكم إلى الهاوية والخسارة". ووضح لبيد "إذا استمر [يحيى] السنوار [واسماعيل] هنية العمل ضد إسرائيل - سوف نعرف، والمجتمع الدولي سيعرف، وبالأساس أهالي قطاع غزة سوف يعرفون، أن حماس ترفض تحسين ظروف حياتهم في غزة، لأن الأمر الوحيد المهم عندهم هو قتل اليهود، هذه الخطة سوف تعزز شرعية إسرائيل بشكل دراماتيكي". وأضاف "من الأهمية طرح أفق آخر قبل أن يكون تصعيد جديد، ولكن بكل الاحوال لا يوجد حلول كاملة، جاء الوقت لكي تتحرر من التفكير الصفري في إدارة علاقاتنا مع الفلسطينيين".

شدّد لبيد في سياق عرضه للخطة، أن خطته تحظى بموافقة وزير الدفاع بيني غانتس، ورئيس الحكومة نفتالي بينيت، وبرأيه لا يدور الحديث عن عملية سياسية، موضحاً "أن الظروف السياسية في إسرائيل والسلطة الفلسطينية لا تسمح بأي تقدم في التسوية السياسية في المرحلة الراهنة". مع ذلك، يعتقد لبيد "أن تفعيل التسوية في غزة سوف تنتج ظروف سهلة لمفاوضات سياسية في المستقبل عندما تنضج الظروف"، مؤكداً "أن على إسرائيل العمل على تقوية السلطة الفلسطينية، والتفاوض معها بهدف الانفصال لدولتين". مؤكداً تأييده إقامة دولة فلسطينية، لكن الظروف الحالية لا تسمح بتسوية من هذا القبيل.

ورغم الخلاف في إسرائيل حول السياسة التي يجب اتباعها تجاه قطاع غزة، فقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من الخطوات تجاه قطاع غزة من أجل منع مواجهة مع

القطاع في المرحلة القادمة، إما من أجل التحضير للمواجهة العسكرية، وإما من أجل إعطاء الخيار الدبلوماسي من خلال مصر للتوصل لتسوية تستجيب مع المصالح الإسرائيلية. ومن الخطوات التي اتخذتها إسرائيل:

أولاً: اتخاذ ترتيبات لدخول عمال فلسطينيين من القطاع للعمل في إسرائيل.

صادقت الحكومة الإسرائيلية على دخول عمال من قطاع غزة للعمل في إسرائيل، وذلك كجزء من سياسة الحكومة تخفيف حدة ضغط الأوضاع الاقتصادية في القطاع، الأمر الذي قد يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر الأمني أيضاً. سمحت إسرائيل في البداية بدخول سبعة آلاف فلسطيني من القطاع للعمل في إسرائيل. وبسبب الضغط على طلبات المصادقة للعمل، قرر وزير الدفاع بيني غانتس رفع العدد إلى 10 آلاف عامل وتاجر. حيث من المتوقع أن يؤدي هذا الارتفاع إلى إدخال 80 مليون شيكل لقطاع غزة في الشهر. كما سمحت إسرائيل بتوسيع مجال الصيد للصيادين.

ثانياً: اتمام بناء الحاجز تحت الأرضي مع قطاع غزة.

أنهت إسرائيل في شهر ديسمبر من بناء الحاجز تحت الأرض حول قطاع غزة. يهدف هذا الحاجز أو العائق إلى منع تهديد الأنفاق التي تستعملها حماس خلال المواجهات مع إسرائيل. استمر العمل على هذا المشروع حوالي ثلاث سنوات ونصف، حيث تم بناء 65 كيلو متر من العائق على طول الحدود مع القطاع، وخلالها تم الكشف عن عشرات الأنفاق من قطاع غزة المتجهة نحو إسرائيل. ووصلت تكاليف المشروع إلى 3.5 مليار شيكل (حوالي مليار دولار). ويخطط الجيش الإسرائيلي بناء نفس العائق بطول 130 كيلو متر على الحدود الشمالية مع لبنان. وقال العقيد عيران أوفير، رئيس إدارة الحدود في الجيش الإسرائيلي، أن بناء العائق تحت الأرض يعتبر من أكبر المشاريع الهندسية المعقدة التي نفذها الجيش في تاريخه. مُضيفاً أنه لا يوجد في العالم حاجز وعائق تحت الأرض، فهو مشروع مُركب من الناحية الهندسية والتنفيذية. فقد شارك في بنائه 28 مصنعا و1200 عاملا. حيث يتكون العائق من سور إسمنتي بطول ستة أمتار فوق الأرض وعشرات الأمتار تحت الأرض. ويمتد العائق على طول الحدود مع قطاع غزة،

وهو عائق إضافي للجدار الحدودي القائم مع القطاع. ويمتد حتى داخل البحر¹. يهدف هذا العائق إلى ردع حماس عن تنفيذ عمليات عسكرية، وسلبه واحدة من نقاط قوته، وهي الانفاق، التي كانت تعتبرها حماس سلاحها الاستراتيجي في المواجهات مع إسرائيل.

العلاقة مع الضفة الغربية: عندما تحوّل أوسلو لمشروع اليمين الإسرائيلي

يدعي هذا المبحث ان اتفاق أوسلو تحول من مشروع اليسار الصهيوني إلى مشروع اليمين حتى الديني منه، على الرغم من ان الأخير لم يعترف به حتى الان أيديولوجيا، الا انه بات مركبا أساسيا في تصورات اليمين عموما وحتى أجزاء من اليمين الاستيطاني منه، أي الصهيونية الدينية. وخاصة فيما يتعلق بسعيه تجديد تصوراته الأيديولوجية، بعد أن أصابها الاهتراء بعد اتفاق أوسلو. شكل اتفاق أوسلو ضربة أيديولوجية لمشروع اليمين العلماني منه والديني، فاليمين العلماني الذي رفع شعار "ارض إسرائيل"، وطمح إلى إقامة دولة واحدة تحت السيادة اليهودية من النهر إلى البحر، ضربه أوسلو أيديولوجيا عندما أسس لفكرة الدولتين، وتقسيم البلاد والانسحاب من قلب أرض إسرائيل. أما اليمين الديني المتمثل في الصهيونية الدينية، فقد شكل اتفاق أوسلو بالنسبة له ضربة في تصوراته المسيانية-الدينية التي اعتبرت أن السيطرة والسيادة اليهودية الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة، تعتبر تأكيدا لتصوراته نحو الخلاص (اي أن دولة إسرائيل هي أداة خلاص وليس الخلاص النهائي). وبذلك شكل اتفاق أوسلو اهتراء في تصور الصيرورة التاريخية للخلاص التي رفعتها الصهيونية الدينية. وإذا كان اليمين العلماني قد عارض أوسلو لأسباب أيديولوجية لأنه رفع شعار "ارض إسرائيل" الكاملة، فقد اليمين الديني عارضه لأسباب دينية.

مع صعود اليمين الحكم عام 1996، استطاع عمليا ان يوقف اتفاق أوسلو دون أن يبطله (وعمليا سد الطريق أمام حل الدولتين). منذ اتفاق الخليل الذي وقعه تتنياهو

¹. أمير بوحبوط، انتهت عملية بناء الحاجز تحت الأرض في قطاع غزة، موقع walla، 2021/12/7، أنظر

الرابط: [הסתיימה בניית המכשול התת קרקעי ברצועת עזה - וואלה! חדשות \(walla.co.il\)](https://www.walla.co.il)

على مفض في فترة ولايته الأولى، توقف أوسلو في النقطة التي وصل إليها، لا بل ان إسرائيل بقيادة شارون تراجعت خلال الانتفاضة الثانية عن منع اقتحام الجيش الإسرائيلي المدن الفلسطينية. تحول أوسلو إلى جسد دون روح. والمفارقة ان اليمين بث روحا جديدة إلى اتفاق أوسلو، من كونه اتفاقا وواقعا مرحليا يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، إلى واقع دائم يساهم في تجديد منظومات اليمين العلماني منه والديني على حد سواء وتمثل ذلك في التخلص من عبء السكان، العبء الأخلاقي من كلمة "احتلال"، وبذلك تحول اتفاق أوسلو إلى مشروع اليمين الإسرائيلي دون أن يعترف به، لذلك تظهر مغالطة اليسار الصهيوني وجزء كبير من الفلسطينيين الذين أيدوا أوسلو في الادعاء أن اليمين لا يملك مشروعا سياسيا عمليا لتسوية الصراع، الحقيقة ان اليمين لديه مشروع، واتفاق أوسلو يقع في صلب هذا المشروع (ويتمثل في تحويل أوسلو من اتفاق مرحلي إلى واقع نهائي). تحول أوسلو من اتفاق ساهم مرحليا في اهتراء أيديولوجية اليمين إلى اتفاق ساهم في تجديدها لاحقا، وحوله إلى التيار المركزي في المجتمع الإسرائيلي.

ساهم اتفاق اوسلو في فرض حقيقتين على الأرض، كان مخطط لهما أن تكونا حالتين طارئتين او واقع مؤقت، وهما: إقامة السلطة الفلسطينية، وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق أ-و-ب و-ج، والمنطقة الأخيرة تشكل 60% من الضفة الغربية، وهي تقع تحت السيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية. وقد تحولت هذه الحقائق إلى مفتاح لليمين في إسرائيل في تطوير خطابه وفي نفس الوقت إبقاء السيطرة الاستعمارية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وذلك على النحو التالي:

أولا: الادعاء ان السلطة الفلسطينية تشكل التجسيد العملي والفعلي للحقوق السياسية الفلسطينية، فهناك برلمان فلسطيني ومكتب رئاسة ورئاسة وزراء ويتم انتخابها جميعا بشكل ديمقراطي، وليس هنالك حاجة لدولة، فالدولة عمليا موجودة. لذلك فان إبقاء السلطة بات مصلحة لليمين في تحقيق طموحاته السياسية.

ثانيا: ليس هنالك احتلال إسرائيلي، فإسرائيل انسحبت من المناطق التي يعيش فيها الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين ما عدا بضعة عشرات من الالاف في مناطق ج ليس لليمين المركزي مشكلة في اعطاءهم حقوق مواطنة، مع أن اليمين المتطرف يريد ضمهم بدون حقوق. فضلا عن أن عملية ترانسفير ممنهجة وصامتة تتم في هذه المناطق.

ثالثا: هنالك حالة من الضم الزاحف قانونيا واستيطانيا ورمزيا لمناطق ج وهي تتم بشكل صامت ومنهجي، وتحولت قضية ضم مناطق ج إلى مشروع لليمين ولاسيما التيار المركزي في اليمين الاستيطاني.

رابعا: الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي هو نتاج لاتفاق أوسلو بشكل مباشر، وهو بات جزء من الاستراتيجية الإسرائيلية في السيطرة والتعامل مع المسألة الفلسطينية في فصل غزة عن الضفة الغربية، وإبقاء الطرفين ضعيفين، الأول من خلال حصاره اقتصاديا والثاني من خلال حصاره سياسيا.

ظهرت في السنوات عدة تصورات إسرائيلية للتعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يمكن الإشارة إلى ستة تصورات مركزية، هي:

أولا: تصور تتناهاه نفسه، والذي قاد الحكومة خلال السنوات السبع الأخيرة، ويمكن تلخيصه بالمطالبة باعتراف فلسطيني بيهودية الدولة وإقامة كيان سياسي مبتور اسمه دولة.

وثانيا: صعود توجه في اليمين الاستيطاني، واليمين عموما، مثله بقوة نفتالي بينيت عندما دخل للحياة السياسية كرئيس حزب البيت اليهودي التي تتحدث عن ضم مناطق "ج" في الضفة الغربية وسلام اقتصادي، أي تحسين أوضاع الفلسطينيين اقتصاديا

وثالثا: توجه يميني محافظ والذي يعتمد على تصورات كانت قد طرحت في ظل حكومة أولمرت، خلال مفاوضات انابوليس، حل الدولتين وتبادل أراض مقابل ضم الكتل الاستيطانية.

ورابعاً: طرح يائير لبيد رئيس حزب "بيش عتيد" (يوجد مستقبل) والذي وضع تصوراً جديداً خلال مؤتمر هرتسليا في حزيران عام 2014، والذي يتمثل في الانفصال عن الفلسطينيين وضم الكتل الاستيطانية وبقاء السيطرة الأمنية لإسرائيل.

سادساً: تصور حزب العمل الجديد الذي يعتقد أن حل الدولتين لم يعد ممكناً في هذه الظروف (الفلسطينية والإقليمية)، وينطلق، كما اليمين الإسرائيلي اليوم أن حل الصراع الفلسطيني يجب أن يكون جزءاً من تسوية إقليمية واسعة يجب أن تتم بين إسرائيل والعالم العربي "المعتدل" تشمل تسوية المسألة الفلسطينية، بمعنى أنه لا يمكن تسوية الصراع من خلال مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية.

سابعاً: البدء بعمليات تطبيع مع العالم العربي، وتجاوز المسألة الفلسطينية.

ثامناً: وهو مشروع يمثله اليمين المتطرف وينطلق من ضم الضفة الغربية، بدون إعطاء حقوق سياسية للفلسطينيين.

اليمين في ظل البيئة الإقليمية الجديدة:

أسهمت التحولات الإقليمية التي بدأت مع اندلاع الثورات العربية وما تبعها، من تعزيز مكانة إسرائيل الإقليمية، وفتحت التغييرات في خريطة التحالفات الإقليمية ووجود إدارة أمريكية متمثلة في ترامب منسجمة مع توجهات اليمين، في توقيع اتفاقيات تطبيع بين إسرائيل ودول عربية. وقد أسهم ذلك في تعزيز توجهات اليمين في تهميش الموضوع الفلسطيني. وضمن تطوير أدواته في التعامل مع القضية الفلسطينية، وتأثير تغييرات البيئة الإقليمية، يعمل اليمين وفق النقاط التالية:

1- العمل على تهميش الموضوع الفلسطيني من خلال الادعاء المثابر، أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليس السبب في عدم الاستقرار في المنطقة، وأن الصراعات الأهلية والإقليمية في العالم العربي تثبت أن الموضوع الفلسطيني هو قضية ثانوية في المنطقة.

2- تحويل المسألة الفلسطينية إلى قضية أمنية بالأساس، وان أي حل يجب أن يبدأ من الاعتبار الأمني وذلك على ضوء التغييرات في المنطقة العربية وصعود الجماعات الإرهابية، والعنف المستشري في المجتمعات العربية وغياب الاستقرار السياسي، وهذا يضع لإسرائيل مخرجا من كل محاولة تسوية سياسية بالادعاء ان الموضوع الفلسطيني هو موضوع أمنى بالأساس، وأن إسرائيل لن تقبل ان يجري في الضفة الغربية بعد انسحابها ما جرى في سوريا وباقي الدول العربية لأنه يهدد الامن الإسرائيلي.

3- التعامل مع الموضوع الفلسطيني اقتصاديا، وحصص المبادرات الإسرائيلية، إن وجدت بتسهيلات اقتصادية، وهو ما يطلق عليه مؤخرا "تقليص الصراع"، أو سابقا "السلام الاقتصادي".

4- ربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب في العالم العربي وفي العالم. حيث تتبنى إسرائيل خطابا رسميا مثابرا في ربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب في المنطقة العربية، من خلال الادعاء ان "الإرهاب" الفلسطيني هو امتداد للإرهاب في المنطقة والعالم وليس مقاومة وطنية مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي، وهو نتاج للإرهاب "الإسلامي" الإقليمي والعالمي، دوافعه دينية وليست وطنية.

5- على ضوء التغييرات في العالم العربي ومحاولات إسرائيل تعزيز مكانتها الإقليمية من جهة، وتهميش الموضوع الفلسطيني من جهة ثانية، تبنت إسرائيل تصور التسوية الإقليمية كمدخل لكل تسوية في الموضوع الفلسطيني. واعتبرت ان كل تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يجب ان يبدأ من تسوية إقليمية. وهو هروب إسرائيلي من أي مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين (ضمن جدول زمني واجندة واضحين)، إلى رفع شعار التسوية الإقليمية، حتى بدون الفلسطينيين، لتشكل أرضية لتسوية مع الفلسطينيين. وبات هذا التصور محل اجماع إسرائيلي كبير في المشهد السياسي الإسرائيلي فرضته التحولات في البيئة الإقليمية لإسرائيل.

6- على ضوء ما ذكر تسعى إسرائيل إلى تحقيق هدفها المركزي الذي يتمثل في تهميش المسألة الفلسطينية على المستوى الدولي من خلال ربط المقاومة

الفلسطينية بالإرهاب، وعلى المستوى الإقليمي من خلال تبني فكرة التسوية الإقليمية أولاً. وفي اثناء هذا التوجه الذي تثار عليه إسرائيل فإنها تعمق من سيطرتها الكولونيالية في الضفة الغربية وخاصة في مناطق ج.

مشروع الصهيونية الدينية في الضفة الغربية:

أحدث احتلال الاراضي الفلسطينية عام 1967، اللقاء المباشر والحقيقي بين المشروع الصهيوني الكولونيالي والمقدس الديني. الضفة الغربية هي القلب الحقيقي لأرض إسرائيل، لاحظ ما جاء في موقع مجلس المستوطنات حول الضفة الغربية، "آباء الأمة اليهودية- إبراهيم، إسحاق ويعقوب جاؤوا إلى الأرض الموعودة وعاشوا في منطقة جبال يهودا والسامرة، نابلس، آون موريه، بيت أيل والخليل... حكمت الأرض من خلال حكام كثر، وطبعاً لم تكن تابعة لأي أمة ولغة، جاء محتلون وذهبوا والشعب اليهودي بقي يصلي ويأمل العودة إلى القدس، حتى الاحتلال الإسلامي في 636م كان اليهود موجودون في غالبية أرض إسرائيل، خلال مئات السنين من حكمهم، سكن العرب أرض إسرائيل وساهموا في تقليص عدد السكان، إلا أن تطور الأرض جاء بعد حركة "شبيت تسيون" (عودة صهيون) والهجرات إلى أرض إسرائيل في أواخر القرن التاسع عشر".

أحدث لقاء الكولونيالية مع المقدس الديني ما كان يخشاه الآباء المؤسسون للصهيونية السياسية، من بداية خروج المقدس وتحرره من أحشاء الصهيونية. قبل ذلك تمت علمنة المقدس وهو بعيد، وبقي المقدس مجرد مخيال قومي تسهل علمنته من جهة، وتجنب مواجهته من جهة ثانية لأنه بعيد عن السيطرة المباشرة للصهيونية. كانت النتيجة المباشرة لهذا اللقاء، تحول مركزي في الصهيونية الدينية التي باتت واثقة بنفسها، وانتجت خطاباً مسيانياً يضع الأرض في مركزه، والدولة في أطرافه. فأرض إسرائيل الكاملة أهم من دولة إسرائيل، والأخيرة مجرد أداة في تحرير الأرض، وتنتفي قيمتها إذا تخلت عنها أو ساومت عليها. الدولة تمثل علمنة المقدس، بينما تمثل "أرض إسرائيل" تحرير المقدس من علمانيته. حري بنا القول إن بداية تحرير المقدس لم تكن

مُطلقة، بل بقيت المعالم الكولونيالية الصهيونية ملتصقة به، فالاستيطان كان أهم معالم الكولونيالية الذي بقي ملتصقا في المقدس الذي "تحرر" من الاغيار مكنيا، ومن العلمانية الصهيونية فكريا. فالاستيطان هو جوهر صهيوني لا يمكن التخلي عنه في عملية تحرير المقدس، إلى حين قيام مملكة إسرائيل الدينية ويحكمها "ملك إسرائيل"، وتتم بها معاملة الفلسطينيين- "الاغيار" حسب فقه الاقليات غير اليهودية في الشريعة اليهودية، تعاملًا فوقيا مع منح امتيازات علوية لليهود، إذا تنازلت هذه المسيانية عن طردهم.

تجدد الملاحظة، أن اليهودية الارثوذكسية (ممثلة أساسا في احزابها الحريدية مثل اغودات إسرائيل ويهدوت هتورا) بقيت في موقع الدفاع عن بؤر المقدس النقي في دولة إسرائيل، رغم أن ثغور متقدمة منها تصهّنت، وهو ما يسمى اليوم التيار "الحدلي". بينما بقيت قاعدتها المركزية مُحافضة على نقاء مقدسها في دولة إسرائيل، وشنت هجوما واحدا تمثل في الحفاظ على جوهر المقدس الاساسي الذي اقترب منها فيزيائيا عام 1967، وهو "هار هبايت"- المسجد الاقصى المبارك، من خلال تحريم الاقتراب منه، والصلاة فيه، فتدنيس هذا المقدس هو هدم لكل المنظومة الارثوذكسية في الخلاص الرباني، لذلك لم تتوان المنظومة الارثوذكسية من تحميل مسؤولية سفك دماء اليهود، لمن سولت لهم أنفسهم من حاخامات الصهيونية الدينية الذي سمحوا بمجرد دخول اليهود للمسجد الاقصى. والذين تنعتهم اليهودية الارثوذكسية "بأنصاف الحاخامات".

حافظت اليهودية الارثوذكسية على مركز منظومتها الدينية، والذي يتمثل في تعليم التوراة. فالتوراة كانت مركز الخطاب اليهودي الارثوذكسي بعد عام 1948، واستمر كذلك بعد عام 1967 حتى الآن، وتكّيفها من دولة إسرائيل كان من أجل الحفاظ على هذه المركزية. ومعارضتها لتجنيد طلاب مدارسها الدينية التوراتية في الجيش الإسرائيلي، كان نابع من الخوف من تدنيس هذا المقدس بعملته وصهنته، رغم أنها لم تسلم من تصدعات اصابت منظومتها بفعل ضغط الصهيونية العلمانية والدينية عليها.

في مقابل مركزية التوراة في المنظومة الارثوذكسية، أحدث الاحتلال اولويات جديدة في المنظومة الصهيونية الدينية تمثل في مركزية الارض، ثم شعب إسرائيل (بمفهومه الديني، بمعنى من يعتنقون الديانة اليهودية) واخيرا التوراة. كان التيار المركزي في الصهيونية الدينية مستعدا للتخلي عن تحرير المقدس الأهم في الفكر الديني اليهودي، أي المسجد الاقصى، من علمانيته، لحين تحرير الأرض من المشروع الصهيوني العلماني بعد "تحريرها" من الاغيار. وتحرير الارض من الصهيونية العلمانية كان يتمثل في ضمها إلى دولة إسرائيل، أو بالأحرى ضم دولة إسرائيل إلى "أرض إسرائيل"، وتطابق مشروع 48 ومشروع 67، بحيث يُدّين الثاني الأول. حتى بعد صعود الليكود إلى الحكم، والذي تبنى مشروع "ارض إسرائيل" من النهر إلى البحر، فإن امتناعه عن ضم "أرض إسرائيل"، واكتفائه بتعزيز الاستيطان على الارض لم يكن يُعوض الصهيونية الدينية عن مشروعها الخلاصي، خاصة وأن الليكود تخلى عن سيناء في معاهدة كامب ديفيد، واعترف، ولو نظريا، بحكم ذاتي للفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967.

استمر الأب الروحي للصهيونية الدينية بعد حرب 1967، الحاخام تسفي يهودا هكوهن كوك (الأبن)، على غرار أبيه في إعطاء معنى خلاصي للمشروع الاستيطاني الصهيوني. كانت تتمثل فكرة الحاخام الابن أن الارض في مرحلة ما بعد حزيران 67 أهم، في المنظومة المسيانية، من المقدس الموجود في جبل الهيكل، فتحرير الأخير يجب أن يكون آخر المراحل الخلاصية في المشروع الديني المسياني، وليست بدايته، وطبعاً ليست في مركزه.

تحولات بعد أوصلو وحزب الصهيونية الدينية:

اهترأت المنظومة المسيانية الدينية التي وضعت الارض في مركز تصوراتها بسبب توقيع اتفاقيات اوصلو، فالاتفاق أعاد أراض "محررة" من "أرض إسرائيل" إلى الاغيار، "ونذرت" الاتفاقيات بإقامة سلطة سياسية لهم على أجزاء من "ارض إسرائيل". شكل

اتفاق اوسلو صدمة ثيولوجية لهذه المنظومة، ولم يُسعفها اغتيال اسحاق رابين، وصعود الليكود مرة أخرى للحكم من العودة إلى المربع الأول قبل اتفاق اوسلو، بل قام بنيامين نتنياهو بتنفيذ مرحلة جديدة من الاتفاق، عبر اعادة الانتشار في الخليل. وهكذا فقدت الارض من بريقها الخلاصي في المنظومة المسيانية للصهيونية الدينية. على أثر هذه الصدمة توجهت مدارس مركزية فيها إلى المقدس المؤجل في المنظومة الخلاصية، وهو المسجد الأقصى المبارك. وبقيت مدارس أخرى ملتصقة بمنظومة الحاخام كوك الأبن في مركزية الأرض في الفكر الخلاصي. ويعتبر العام 1996 لحظة تاريخية في نشوء المنظومة الجديدة، عندما أصدر مجلس حاخامات المستوطنين، الذي ينتمون للصهيونية الدينية فتوى دينية هي الاولى في تاريخ اليهودية، بعد خراب الهيكل الثاني، تبيح لليهود الصلاة في المسجد الأقصى. دشنت هذه اللحظة صراعا جديدا حول المقدس في الفكر الصهيوني الديني بين من يريد تحرير "هار هبايت" من علمانيته ووضعه في صلب المشروع المسياني، وبين من يريد ابقاءه مؤجلا وعلى أطراف المشروع الخلاصي (تطور هذا الصراع في ذروة تغلغل فكرة "أرض إسرائيل" في دولة إسرائيل سياسيا، فكريا، اجتماعيا ودينيا. ورافقه ذلك استعداد التيار المركزي في الصهيونية الدينية، في هذه اللحظة، للتكيف من نتاج اتفاق اوسلو حيث وصل وتوقف وتجزر. أي سلطة فلسطينية تسيطر، بدون سيادة دولة، على 40% من الضفة الغربية، وبقاء سيطرة إسرائيلية، بسلطات سيادة غير رسمية، على 60% من الأرض. ساهم هذا التكيف إلى استمرار تآكل مركزية الأرض في المشروع الخلاصي، وصعود مركزية المسجد الأقصى كتعويض عن هذا التآكل. واصبحت عملية الاقتراب من هذا المقدس والاستحواذ عليه دينيا مؤشر الخلاص النهائي للصهيونية الدينية. واصبحت المنظومة الخلاصية التي تضع الارض في المركز، منظومة هامشية في الفكر الصهيوني الديني.

تشهد الصهيونية الحالية تغييرا كبيرا في منظومتها، فلم يعد المقدس أداة في مشروعها الكولونيالي، بل على العكس، باتت الكولونيالية أداة في خدمة المقدس وتحريره من الاغيار ومن العلمانية في نفس الوقت. يُشكل المسار الثالث ما خشي منه الآباء المؤسسون للصهيونية السياسية وللدولة عام 1948، أي تدين الصهيونية. نجحت

الصهيونية في احتواء المقدس من خلال علمنته بسبب ابتعادها عنه. تُمثل ذروة نجاح المشروع الصهيوني السياسي عام 1967، بداية تراجعها. فهو استطاع السيطرة على القوى الخلاصية الدينية بداخله بسبب ابتعاده، بالذات، عن المقدس الديني. لم يكن المشروع الصهيوني السياسي قويا بسبب علمانيته وقوميته، بل بسبب ابتعاده عن المقدس، وتجنب الاقتراب منه. وعلمنة المقدس كانت فعل وهمي، نجح بسبب غيابه، أو على الأقل في اكتفاءها في التماس مع ثغور المقدس الصغيرة، ولكنها فشلت في علمنة القواعد الرئيسية له.

حزب الصهيونية الدينية والضم:

ينطلق حزب الصهيونية الدينية من أنه يجب على إسرائيل فرض السيادة على الضفة الغربية كلها، معتبراً أن الضم الكامل للضفة الغربية هو الهدف الأساسي والنهائي للحزب. ويدرك الحزب أن ضم الضفة الغربية كلها أمرٌ غير وارد في ظل المعطيات الحالية، لذلك يتبنى الحزب فكرة الضم التدريجي والزاحف للضفة الغربية.²

جاء في الموقع الإلكتروني لحزب الصهيونية الدينية أنه يؤمن "بالصهيونية، وبالقومية، وبوحدة وكمال الشعب والأرض، والعلاقة غير الاعتذارية مع التراث والتاريخ اليهودي".³ وفي فصل "الاستيطان والسيادة" من برنامج الحزب، وضع الحزب مجموعة من الأهداف، منها:⁴

1. على إسرائيل عدم التفاوض على البناء الاستيطاني، ورفع سقفها نحو مسألة فرض السيادة على الضفة الغربية، لذلك على إسرائيل المبادرة لفرض السيادة على

² . انظر برنامج الصهيونية الدينية المتعلق بالاستيطان والسيادة، على الرابط: <https://zionutdatit.org.il/%D7%A6%D7%A2-%D7%94%D7%9E%D7%A4%D7%9C%D7%92%D7%94>

³ . انظر موقع حزب الصهيونية الدينية، - <https://zionutdatit.org.il/%D7%A6%D7%A2-%D7%94%D7%9E%D7%A4%D7%9C%D7%92%D7%94>

⁴ . انظر برنامج حزب الصهيونية الدينية المتعلق بالاستيطان والسيادة، - <https://zionutdatit.org.il/wp-content/uploads/2021/12/%D7%A6%D7%A2-%D7%94%D7%9E%D7%A4%D7%9C%D7%92%D7%94-%D7%A8%D7%99%D7%91%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%AA.pdf>

كل منطقة والبناء الاستيطاني فيها، والضغط على النظام السياسي في إسرائيل من أجل تحقيق هذا الهدف.

2. منع "السيطرة" العربية على الأراضي الفارغة، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية عليها.

3. في حالة عارضت الولايات المتحدة فرض السيادة الرسمية على كل الأرض، يجب العمل على فرضها في الواقع من خلال خطوات عديدة، منها ما ذكر في البندين السابقين. وجاء في برنامج الحزب أيضاً أن الهدف الأساسي له هو فرض السيادة الإسرائيلية على كل الضفة الغربية، بيد أن هذه العملية يجب أن تكون تدريجية، فكما أن "عملية الخلاص للشعب اليهودي كانت تدريجية، فكذلك الأمر مع فرض السيادة".

4. شرعنة البؤر الاستيطانية التي أقيمت بدون قرار حكومي، وهي ما تسميها الصهيونية الدينية في برنامجها "المستوطنات الشبابية"، حيث يشير البرنامج إلى وجود 70 بؤرة استيطانية تسكنها نحو 3000 عائلة يهودية، يصل تعدادها إلى حوالي 25 ألف مستوطن.

5. إلغاء الإدارة المدنية في الضفة الغربية وتوزيع صلاحياتها على الوزارات الأخرى، بسبب فشل الإدارة المدنية في تقديم الخدمات للمستوطنين ومنع السيطرة الفلسطينية على الأرض.

6. زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية بمليون مستوطن جديد في السنوات القادمة، وتوفير سكن وعمل لهم.

7. منع إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، والتي تطلق عليها الصهيونية الدينية "دولة إرهاب".

يعرض الحزب في برنامجه السياسي الخطوات التي ستسبق تنفيذ مشروع الضم، وتبدأ بإلغاء الإدارة المدنية (الإسرائيلية) في الضفة الغربية، ونقل صلاحياتها إلى الوزارات الحكومية، والإدارة المدنية هي المسؤولة اليوم عن تسيير الحياة المدنية في مناطق "ج"

(التي تمثل 60% من الضفة الغربية)، والتي تشمل جميع المستوطنات والمستوطنين، فضلاً عن وجود سكان فلسطينيين ليس هناك اتفاق على عددهم، إذ تشير التقديرات المختلفة إلى أن عددهم يتراوح بين 120 و200 ألف فلسطيني. ويتهم حزب الصهيونية الدينية الإدارة المدنية بعدم القيام بعملها في تسهيل حياة المستوطنين، علاوة عن عدم مثابرتها في منع البناء الفلسطيني في هذه المناطق، ويقترح نقل صلاحياتها إلى الوزارات المختلفة، حيث يُمنح الوزراء صلاحيات في التدخل في شؤون السكان في الضفة الغربية، وتسهيل إقرار وتنفيذ المشاريع المختلفة في مناطق "ج".

ويشمل برنامج الحزب إعادة تنظيم توزيع الأراضي على المستوطنين أو للإسرائيليين الذين يرغبون في السكن بالمستوطنات، وتسهيل هذا الاجراء، والذي بحسب رؤية الحزب سيسهم في زيادة عدد المستوطنين بنحو مليون نسمة خلال السنوات المقبلة. ويشير برنامج الحزب إلى أن ضم الضفة الغربية يجب أن يكون تدريجياً، وأنه سيبدأ "فوراً" بضم مناطق عليها إجماع في المجتمع الإسرائيلي، مثل غور الأردن. أما في المناطق التي لم يتم ضمها فوراً، فإن الحزب يطالب بمنع البناء الفلسطيني فيها، والذي يهدف إلى خلق حقائق على الأرض من أجل إقامة دولة فلسطينية.⁵

وبهدف تنفيذ مشروع الضم، يطالب حزب الصهيونية الدينية بوزارة الدفاع لرئيسه يتسلييل سموطريتش، وذلك لأنها الوزارة المسؤولة عن الضفة الغربية التي تقع تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، إذ يُعتبر الجيش، عملياً وقانونياً، "الحكومة" على هذه المناطق في جميع المجالات العسكرية والمدنية، وبالذات في مناطق "ج".

منطق الفصل وفعل الوحدة

⁵. المصدر السابق.

لا يمكن فصل العدوان الأخير على قطاع غزة عن الأحداث التي كانت في أيار 2021، فخلالها توحد الشعب الفلسطيني من اجل مدينة القدس، وأيضا تعبيرا عن قضيته واحدة، وليس فقط شعبا واحدا له قضايا متعددة. في أيار 2021 خرج الفلسطينيون في مناطق ال-48 والضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ضد الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية في القدس، واندلعت المواجهة العسكرية في قطاع غزة (سيف القدس) كنتاج لهذه الممارسات. فاجأت هذه الوحدة على مستوى الشعب والقضية إسرائيل، وفاجأها أكثر ما حدث في الضفة الغربية، وعلى خلاف ما يُعتقد كانت صدمة إسرائيل من أحداث الضفة الغربية أكبر من احداث الاحتجاجات في مناطق ال-48، وذلك على الرغم من ان الممارسات القمعية في ال-48 والضفة الغربية والقدس كان تقريبا متشابهة. كان منطق الفصل الاستعماري هو المحرك للسياسات الإسرائيلية تجاه هذه "المناطق" الفلسطينية.

في أعقاب ما حدث في أيار، أطلقت إسرائيل حملة أمنية مكثفة في الضفة الغربية من أجل قمع التنظيمات الفلسطينية المقاومة، وشمل ذلك حتى اعتقال طلاب فلسطينيين، وتصادت هذه الحملة بعد سلسلة العمليات المسلحة في المدن الإسرائيلية في العام الماضي. وقد وضعت سياسة حكومة بينيت-لبيد هذه العمليات في إطار استراتيجيتها لما أطلق عليه "تقليص الصراع"، وهو اسم جديد من التقليلات الإسرائيلية للتعامل مع الحالة الفلسطينية التي تهدف إلى منح تسهيلات اقتصادية مثل زيادة تصاريح العمل داخل إسرائيل، تحسين العلاقة والتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، ومن جهة أخرى قمع كل محاولة لتنظيم عمل احتجاجي سواء سلمي أو مسلح في الضفة الغربية.

لم يكن الانقسام الفلسطيني قرارا إسرائيلية مباشرا، بل جاء نتاج اتفاق أوسلو، وما ولده على الأرض، أي سلطة فلسطينية تتعامل مع نفسها كدولة، وتجري فيها انتخابات، وفي اول تنافس حقيقي فيها حصل انقسام فلسطيني بعد عام، لكن الانقسام وقع في قلب الاستراتيجية الإسرائيلية، وربما دفعها إلى انتهاز فرصة لتعزيز استراتيجية الفصل

في تحدي لفعل الوحدة الفلسطينية الشعبية الوجدانية. بدأ الفصل بين الضفة الغربية وغزة، كفصل ناتج عن صراعات قوى فلسطينية نسيت انها في مرحلة تحرر وطني، ثم تحول إلى حالة بتر بفعل سياسات إسرائيلية عن تعزيز الانقسام السياسي-الجغرافي بفصل أمني والتعامل مع كل "منطقة" كحالة منفردة لا علاقة بينهما، وجاء العدوان الأخير كحلقة أخرى من حلقات الفصل.

يشكل الضم الفعلي لمناطق "ج" الحلقة الأهم في فرض الأمر الواقع، تتكون سياسات الضم الفعلي من مركبات عديدة، منها: بناء الوحدات السكنية الاستيطانية في مناطق "ج"، دعم البنية المؤسسية داخل المستوطنات، تضيق الحيز الفلسطيني وتهجير سكانه وهدم بيوته، إتباع سياسة اليد اللينة في التعامل مع اعتداءات المستوطنين على الممتلكات الفلسطينية. كان عالم الجغرافيا والتخطيط الإسرائيلي، البروفيسور اورن يفتحييل أول من أطلق مصطلح "الابرتهايد الزاحف" في دراساته وأبحاثه عن واقع سياسات الأرض والتخطيط في الضفة الغربية. ونعتقد أن السياسات الاستيطانية لحكومة نتنياهو في العام 2011، تنسجم مع تصور اليمين الاستيطاني وأجزاء كبيرة من أقطاب حزب الليكود بضرورة ضم مناطق C إلى إسرائيل، أو على الأقل فرض أكبر قدر من الحقائق الديمغرافية والطبوغرافية على هذه المنطقة، بمعنى أن سياسات الاستيطان للحكومة الحالية تنسجم من مخطط الضم الزاحف لمناطق C.